مقومات الارتقاء الاقتصادي للدول

Dr. Azza Ali
Assistant Professor
Higher Institute of Administrative Sciences and Foreign Trade

المستخلص:

تسعى الدول إلى تحقيق الارتقاء الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي بما يحقق زيادة متوسط دخل الأفراد بها وتحقيق الأهداف الاقتصادية. وقد سعت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي إلى تقسيم دول العالم على أسس اقتصادية إلى مجموعات طبقاً لمتوسط دخل الفرد بها، حيث تم تصنيفها إلى مجموعة دول ذات اقتصاد متقدم ومجموعة دول ذات متوسط دخل أعلى ومجموعة دول ذات متوسط دخل أدنى ومجموعة دول ذات متوسط دخل منخفض.

وقد تم في هذا البحث تحديد السمات الاقتصادية لكل مجموعة وإظهار عناصر القوة والتحديات التي تواجه كلاً منها. كما تم إجراء التقييم الاقتصادي من خلال اختيار ثلاث دول تم اختيارهم من كل مجموعة لإجراء دراسة اقتصادية مقارنة بين الدول وبين المجموعات من خلال متوسطات المؤشرات الاقتصادية

كما تم استخدام المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها مثل متوسط دخل الفرد وكذلك مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم وخدمات الانترنت كمؤشر داعم للتعليم والارتقاء المعرفي ومؤشر كمية استهلاك الطاقة الكهربائية كمؤشر للعمل والإنتاج، ومؤشر البطالة ومعدل النمو السكاني ونسب عدد الفقراء تحت خط الفقر ونسب مساهمة القطاعات الرئيسية (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للقدرات الاقتصادية للدول وذلك لإجراء التقييم للأداء الاقتصادي للدول بالمجموعات الاقتصادية، وبين المجموعات بعضها ببعض من خلال المتوسطات.

وقد تبين من البحث أن التنمية البشرية والمتمثلة في خدمات التعليم وخدمات الانترنت وخدمات معدل استهلاك الكهرباء تعد مقومات أساسية في الارتقاء الاقتصادي، والذي يتضح من خلال مقارنة ما تحقق من متوسط القيمة الاقتصادية بمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، ومحدودية ما تحقق من القيمة الاقتصادية بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض، وبنفس القياس النسبي لما تحقق من تنمية بشرية، وما تحقق من عائد اقتصادي متمثل في

الناتج المحلي الإجمالي لكلاً من مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى ومجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى.

الكلمات المفتاحية:

تصنيف البلدان - قطاع الزراعة - الناتج المحلي الإجمالي - قطاع الخدمات - قطاع الصناعة - عناصر القوة الاقتصادية – المعوقات الاقتصادية - البلدان المتقدمة - البلدان منخفضة الدخل - البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

Ingredients for the economic advancement of countries

Abstract:

Countries seek to achieve economic upgrading and increase the annual gross domestic product in order to achieve an increase in the average income of its individuals and to achieve economic goals. International institutions such as the World Bank have sought to divide the world's countries on economic bases into groups according to their average per capita income, as they have been classified into a group of advanced economy countries, a group of countries with a higher average income, a group of countries with a lower average income, and a group of countries with a lower average income.

In this research, the economic characteristics of each group were identified and the strengths and challenges facing each of them were shown. The economic evaluation was also carried out by selecting three countries, selected from each group, to conduct a comparative economic study between countries and between groups through the averages of economic indicators.

The well-known economic indicators such as the average per capita income, as well as human development indicators such as education and Internet services as a supportive indicator for education and knowledge advancement, the indicator of the amount of electric energy consumption as an indicator for work and production, the unemployment indicator, the population growth rate, the percentages of the number of the poor below the poverty line, and the percentages of the contribution of the main sectors (agriculture sector and the industrial sector and the service

sector) in the gross domestic product as a criterion for the economic capabilities of countries in order to conduct an assessment of the economic performance of countries in economic groups, and between groups with each other through averages.

It has been found from the research that human development represented in education services, internet services and electricity consumption rate services is an essential element in the economic upgrading, which is evident by comparing what has been achieved from the average economic value of the group of advanced economies, and the limited economic value of the group of countries with developed economies. Low average income, with the same relative measure of human development achieved, and economic return represented in the gross domestic product for each of the group of countries with the highest average income and the group of countries with the lowest average income.

key words:

Classification of countries - agriculture sector - GDP - services sector - industry sector - elements of economic strength - economic constraints - developed countries - low-income countries - upper middle-income countries.

المقدمة:

من خلال المعيار الاقتصادي للبنك الدولي لتصنيف الدول إلى مجموعات والتي تم التدرج به على النحو التالي، حيث تم تقسيمها إلى دول منخفضة الدخل ودول متوسطة الدخل والتي أطلق عليهما الدول النامية، هذا بالإضافة إلى الدول ذات الدخل المرتفع والتي يطلق عليها الدول المتقدمة.

وقد استخدم البنك الدولي مقياساً محدداً للتنمية الاقتصادية على أساس الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية والدول المتقدمة، وذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وقد تم ترتيب وتصنيف البلاد من الناحية الاقتصادية لأكثر من خمسون عاماً من خلال البيانات والإحصائيات الاقتصادية (أطلس البنك الدولي، ١٩٦٦)، وقد احتوت على معيارين أساسيين لكل دولة وهما عدد السكان وإجمالي الناتج القومي بالدولار الأمريكي. كما تم استحداث مجموعتين أخريين للبلاد، دول منخفضة الدخل والتي يصل متوسط دخل الفرد بها سنوياً أقل من ٢٥٠ دولار، ودول متوسطة الدخل والتي يصل متوسط الدخل للفرد بها سنوياً أعلى من ٢٥٠ دولار وتلك الدول التي لا تمتلك قاعدة صناعية أو لديها قاعدة صناعية ضعيفة وليس بها إنتاج نفطي ولا تدار من خلال تخطيط مركزي (تقرير التنمية في العالم، ١٩٧٨) وذلك في سنة ١٩٧٦. كما تم تقسيم الدول متوسطة الدخل إلى دول ذات دخل متوسط أدنى من ١٦٧٠ دولار، ودول ذات دخل متوسط أعلى من ١٦٧٠ دولار(تقرير التنمية في العالم، ١٩٨٣)، كما تم في عام ١٩٨٩ تحديد مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم وهي دول مرتفعة الدخل حيث يتجاوز متوسط دخل الفرد بها٦٠٠٠ دولار سنوياً.

وكنتيجة للنمو الاقتصادي للعديد من الدول في الفترة مابين ١٩٨٩ إلى ٢٠١٤ انتقلت بعض البلاد من تصنيف فئات الدخل المتوسط الأدنى إلى تصنيف فئات ذات دخل متوسط أعلى، ومن بلاد تصنيفها دخل متوسط أعلى إلى بلاد ذات دخل متوسط مرتفع، إلا أنه مازال هناك تصنيف الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والذي يعاني نسبة كبيرة من أبنائها من الفقر ويحتاجون إلى المساعدات الخارجية.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن التصنيف الاقتصادي للدول على أساس متوسط نصيب الفرد السنوي بها مازال يمثل معياراً هاماً، إلا انه يرتبط بمؤشرات هامة أخرى مثل النمو الاقتصادي السنوي ومعدلات النمو السنوي للسكان، وثبات أسعار صرف العملة لديها ومعدلات التضخم السنوية وغيرها مما يساهم في كيفية تقييم تقدم وتطور الدول.

ونتيجة النمو الاقتصادي في كثير من الدول في السنوات الأخيرة فقد تم إعادة التصنيف الاقتصادي لمجموعات الدول ذات الدخول المختلفة، ففي عام ٢٠١٩ تم تميز فئات البلاد ذات الدخل المنخفض من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي بها أقل من ١٠٢٥ دولاراً أمريكياً، والبلاد ذات متوسط الدخل الأدنى وهي الدول التي يتراوح متوسط الدخل السنوي لأفرادها بين ١٠٢٦ دولار إلى ٣٩٩٥ دولار أمريكي، والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى ما بين ٣٩٩٦ دولار إلى ١٢٣٧٥ دولار أمريكي، أما الدول ذات الاقتصادات المتقدمة هي التي يبلغ متوسط نصيب الفرد السنوي بها ١٢٣٧٦ دولاراً أمريكياً فأكثر(The World Bank,2019)، وسوف يتم في هذا البحث اختيار ثلاث دول من كل مجموعة اقتصادية بإجمالي اثنتا عشرة دولة، بهدف الدراسة الاقتصادية البحثية.

مراجعة الأدبيات العلمية

بالرجوع إلى الأدبيات العلمية بشأن تصنيف دول العالم من الناحية الاقتصادية ومن خلال القدرات الاقتصادية للدول حيث تم تطوير المنهجية المتبعة للتصنيف منذ الستينيات طبقاً للمستوى الاقتصادي، (Fantom, N., & Serajuddin,2016) وقد تبعها العديد من التقييمات والمرجعيات حتى تم الاستقرار على التصنيف الاقتصادي لمجموعات الدول بمرجعية أساسية لمتوسط دخل الفرد بتلك الدول بالدولار الأمريكي ومازالت إلى الآن على النحو التالي: دول ذات اقتصاد متقدم، ودول ذات متوسط دخل أعلى، ودول ذات متوسط دخل أدنى، ودول ذات متوسط دخل منخفض (البنك الدولي، ٢٠١٩).

وقد بينت بعض الأبحاث السياسات التي اتبعتها بعض الدول" كالمغرب" (L., ٢٠١٠ Achy)، وذلك بهدف الحد من الفقر والارتقاء بمستويات الدخل من خلال خفض معدلات الإنجاب وتوفير قروض ميسرة لإنشاء مشروعات صغيرة وتطوير البنية التحتية بهدف الارتقاء بالأقاليم الريفية وتعاون الهيئات والمؤسسات المحلية في توفير الدعم الاقتصادي للمشروعات الصغيرة. ومن خلال بحث "بتنزانيا" ناقش البحث مدى توفير المنتجات التي تتطلبها الأسواق المحلية وكذلك من خلال دعم الصناعات الجديدة وإحلال المنتج المحلي كبديل للواردات لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك كما بينه البحث (Wangwe, S., & Others,2014). وفي دراسة بحثية "بجنوب أفريقيا" عن كيفية الارتقاء بالحد الأدنى للدخول والقضاء على الفقر بين البحث (Mookgo, S ٢٠١٧.) كيفية تحدي الفقر من خلال إتباع المناهج الاقتصادية المختلفة التي تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي بحث عن أهمية الواردات وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية "إيران" (Ebrahimi, N.,2017) باستخدام العلاقات الرياضية والإحصائية خلال عدة سنوات بهدف الربط بين تكلفة الواردات وتحقق نمو اقتصادي محلي. وفي دراسة بحثية بالدنمارك لبيان تأثير الحد الأدنى للأجور على تقليل البطالة وزيادة فرص العمل بين البحث (Kreiner,C.,& Others,2017) تأثير القوانين المنظمة للعمالة من الشباب وتحديد الحد الأدنى للأجور على الوظائف المتاحة لهم.

كما أظهرت البحوث المنشورة تقييم اقتصادي للعديد من الدول ذات متوسط الدخل المنخفض حيث بين البحث لتحقيق التطور الاقتصادي في "ريواندا" والقضاء على الفقر (Carter, B., 2018) من خلال برامج للتنمية المستدامة وخطة تم تبنيها ل ٢٠٣٠ برعاية المؤسسات الدولية، مع الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي بعض البحوث المنشورة لبعض الدول المختارة في هذا البحث حيث بينت المقومات الاقتصادية الخاصة لتلك الدول والمجموعة التي تتبعها، (Kaihatsu,S.,& Yagi,T.,2018) في كيفية استغلال التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الإدارية وتأثيرهما على إنتاجية العمل "باليابان"، كما بين البحث أهمية توظيف العمالة بالكفاءة اللازمة وتأثير ذلك على الإنتاجية الكلية على المدى المتوسط والطويل.

وفي بحث أخر بين (Bekkers, E.,& Others,2019) كيف تحققت الطفرة الاقتصادية في "الصين" من خلال التصدير وتطوير قطاع العمالة من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي بما حقق زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمنافسة في مجالات المنتجات المتعددة كثيفة الإنتاج ومحدودية العائد بما مكنها للتصدير إلى كثير من دول العالم، لتكون أكبر الدول مصدرة في العالم وثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة.

وفي بحث "بماليزيا" (خيرية عبدالفتاح، محمد احمد، ٢٠١٩) بين كيفية تحقق الطفرة الاقتصادية بماليزيا خلال ثلاثة عقود من خلال تنمية قطاع الصادرات للمنتجات الماليزية. وفي دراسة بحثية للوضع الاقتصادي المصري كإحدى الدول ذات متوسط الدخل الأدنى بين البحث (عزة، ٢٠١٩) أهم التوصيات للارتقاء بالاقتصاد المصري. وفي بحث "بأوغندا" بين البحث (HURIA, C.,2019) أثر استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي على تحقق التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة بحثية أخرى (World Bank Group,2020) بينت اثر أزمة كورونا العالمية على السياسة المالية في العديد من الشعوب من تأثيرها على الإيرادات والنفقات

الحكومية وعلى تمويل الخدمات المختلفة. ولتحقيق التنمية والارتقاء لفئة عريضة من محدودي الدخل "بمصر" فقد بين البحث (El adidi, H ،٢٠٢٠.) كيفية تقديم قروض ميسرة لإنشاء مشروعات صغيرة على مستوى الأسر الفقيرة للارتقاء بالحد الأدنى للدخول.

وقد بينت بعض البحوث أهمية تدريب وتوظيف الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الإنتاج من حيث الكفاءة والكميات حيث بين البحث (Fox, L.,& Gandhi, D.، ٢٠٢١) تأثير فرص عمل الشباب على دعم التنمية الاقتصادية لتلك الشعوب.

وفي تقرير عن دولة "ماليزيا" (Malaysia, International Monetary Fund , 2021) بين أن دولة "ماليزيا" تتمتع بإنتاجية عالية مما يتيح لها زيادة التصدير ويرجع هذا الأمر إلى أن صناعتها من الصناعات القائمة على الاقتصاد المعرفي والتقنيات العالية للتصنيع.

وقد أظهرت التقارير والدراسات البحثية المهتمة بانخفاض معدلات النمو السكاني في العديد من المجموعة الاقتصادية ذات الاقتصاد المتقدم على سبيل المثال دولة "اليابان" والذي أثر بشكل مباشر على الاقتصاد وبخاصة في المجال الصناعي، فقد اظهر التقرير (International Monetary Fund ,Japan,2021) قيام بعض الدول بدعم التنمية من خلال الحوافز المادية والمتمثلة في جعل بيئة العمل أكثر مرونة للعاملين الذين لديهم أطفال والسماح بالاجازات مع دفع الرواتب لهم، مما يحفز على الإنجاب وزيادة معدلات النمو السكاني.

كما بينت دراسات بحثية أخرى قيام بعض الدول بإعداد خطط طويلة الأجل للاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة في الارتقاء بالمنظومات في ظل التكنولوجيات الرقمية، حيث بينت (International Monetary Fund,Rwanda,2021) الخطة التي تم إعدادها "لرواندا" في ٢٠٥٠ بهدف تحقيق طفرة اقتصادية في التصنيع من خلال المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث بها ومن خلال التعاون الدولي. ومن خلال تقرير البنك الدولي والذي اظهر أن (World bank, Iran,2021) انخفاض الناتج المحلي لبعض الدول وذلك لعقوبات اقتصادية دولية تم إقرارها، وهذه العقوبات تؤثر على التجارة الدولية وقدرتها على جذب الاستثمارات وتدفقات رأس المال لتلك الدول.

وقد اهتم العديد من الباحثين بأهمية التطور التكنولوجي وأثره على تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال (Korinek, A.,& others,2021)تطبيقات متعددة في الإنتاجية وتقديم الخدمات وتقليل الاعتماد على العنصر البشري مع رفع الكفاءة وتقليل التكلفة ويدعم ذلك تحقيق الرفاهية المجتمعية، وقد قامت العديد من الدول بالحرص على إنتاج

الأجهزة والمعدات وأجهزة الحاسوب والماكينات والأدوات التي تعمل بصورة آلية ولذلك أثر ايجابي على الصادرات.

كما أثرت ثورة التكنولوجيا والانترنت الحديثة والتي أثرت على كافة المجالات في العديد من الدول بدرجات متفاوتة، وقد تأثر بها منظومات التعليم والتعلم بشكل مباشر طبقاً للقدرات التكنولوجية والقدرة على التواصل عبر الشبكات بين المنظمات التعليمية والطلاب وقد بينت التقارير) ٢٠٢١ (UNESCO and UNICEF، أهمية استخدام شبكات الانترنت في التواصل بين مؤسسات التعليمية والطلاب وبخاصة في فترة جائحة كورونا وضوابط الحجر الصحي ومنع الاختلاط والتنقل، ولذلك كان له العديد من الأثر في دعم العملية التعليمية.

كما أظهرت البحوث المنشورة تقييم اقتصادي للعديد من الدول ذات متوسط الدخل الأدنى حيث بين بحث "بالهند" (Chakrabarty, M.,& Ray, P ٢٠٢١.،) أهمية ودقة مرجعية سنة الأساس في تحديد النمو الاقتصادي الحقيقي في المجالات المختلفة لما يحققه من تطور في النشاط الاقتصادي.

وفي دراسة بحثية للتطور الاقتصادي "لزيمبابوي" ناقش البحث (Kavila, W ٢٠٢١.،) العلاقة بين العجز المالي والعجز الاقتصادي وتأثيرهما على الأداء الاقتصادي، كما ناقش البحث آثار المنافسة العالمية على الأداء الاقتصادي مثل انخفاض أسعار السلع التي يتم تصديرها.

وفي دراسة بحثية أعدتها الوكالة الأمريكية في ٢٠٢١ لدراسة الوضع الاقتصادي بدولة "مالي"، بينت تلك الدراسة الوضع الاقتصادي لها وكيفية الارتقاء بمستويات الغذاء والمحاصيل التي يمكن زراعتها في المستقبل وتحسين الوضع الصحي بشكل عام حيث يعاني نسبة ٢٧% من الأطفال ذو الخمس سنوات من التقزم بالإضافة إلى ٩% يعانون من سوء التغذية الحاد والهزال، وتعمل العديد من المؤسسات الدولية على تقديم المعونات لدولة مالي لتحسين وضعها الاقتصادي (United State Agency, "Mali Nutrition Profile", 2021).

وفي بحث (Bloem, J., & Farris, J.,2021) بين تأثير الكوارث على اقتصاديات الشعوب ذات الدخل المنخفض والأدنى على توفير الغذاء طبقاً لما تم رصده خلال أزمة كورونا العالمية حيث ناقش البحث الأثر الاقتصادي لدخول الأفراد والأسعار المترتبة على جائحة كورونا العالمية على توفر احتياجات الغذاء للشعوب.

ومن خلال الأبحاث للأداء الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة Dorofeev, M.,2022)، (Albert, J.,& others,2020))، حيث اتضح من خلال متوسط دخل الفرد من الناتج القومي وما تتيحه خدمات الدول من فرص التعليم والخدمات الصحية والتي تحقق عدالة اجتماعية داعمة للاقتصاد والتنمية المستدامة، كما يشاهد ذلك في الدول ذات

متوسط الدخل الأعلى، بينما نلاحظ عدم تحقق ذلك في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والذي تظهر جلياً في إعداد الأفراد تحت خط الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد مما يؤثر سلباً بشكل مؤكد على النمو الاقتصادي والاستدامة، كما زاد ذلك في أعقاب جائحة فيروس كورونا، وبالمثل في الأزمات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨| ٢٠٠٩ وأزمات الحروب بين الدول وكل هذه الأزمات وغيرها تؤثر على كافة المجموعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة وتؤدي إلى تغيرات اقتصادية كبيرة في اقتصاديات الشعوب.

ومن خلال النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي في "البرازيل" يتضح أن الكيانات الزراعية تتمثل في الحيازات الصغيرة في الملكية الزراعية والشركات متعددة الجنسيات للمساحات الكبيرة والتي تخطط في الغالب لإنتاج محاصيل تتصف بالطلب عليها في الأسواق العالمية مما يؤثر سلباً على النشاط الزراعي للكيانات الصغيرة، وذلك يعد تحدي للنشاط الزراعي وذلك كما بينه البحث (Corcioli, G.,& Others,2022) حيث وضح أن قطاع الزراعة يؤثر بشكل عام على قطاع الخدمات من حيث سلاسل الإمدادات وخدمات التسويق والتوريد.

كما يتصف النشاط الاقتصادي في "البرازيل" بالاهتمام الواضح بالنشاط السياحي والفندقي والذي مر بأزمات اقتصادية خلال فترة جائحة كورونا مما انعكس سلباً على النشاط السياحي والفندقي كما أظهره البحث (Peres ,C., & Paladini, E., 2022) في تقييم السلبيات التي يعاني منها النشاط الفندقي كنتيجة لجائحة كورونا من خلال الاستبيانات التي تملأ بواسطة العملاء من الشبكة الالكترونية، وقد بين البحث أن درجات الجودة المحددة لمستوى الفندق قد تأثرت بآراء العملاء للاهتمامات الصحية لوباء كورونا بما يتطلب إعطاء رعاية واهتمام بالأنشطة الصحية.

وقد تم استعراض أثر وباء كورونا على إحدى الدول في مجموعة الاقتصاد المتقدم حيث بين البحث (Scholl ،C.,2022) الآثار الاقتصادية للإجراءات التي اتبعت لمواجهة وباء كورونا على الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة للإغلاق الجزئي للمؤسسات والمصانع وتحديد ساعات العمل وعدد العاملين الأقصى مما أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي" بألمانيا".

وترى الباحثة من خلال الأبحاث المنشورة ومن خلال التقارير والبيانات الاقتصادية المرجعية التي تم تحليلها من المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة والموثوق بها، وذلك طبقاً للتصنيف العالمي للدول في المجموعات الاقتصادية المتعددة، أن هناك حاجة أساسية للقيام ببحوث يتم من خلالها تحديد آليات وضوابط الارتقاء داخل المجموعة الاقتصادية، وبين المجموعات وتقديم المقترحات لتحقيق الارتقاء الاقتصادي.

مشكلة البحث

تقوم المؤسسات الدولية بتصنيف الدول لمجموعات طبقاً لمعايير اقتصادية بناءاً على متوسط دخل الفرد السنوي بها، ويمثل ذلك حافزاً أساسياً في توجيه الاستثمارات وتحقيق الشراكات الدولية وتحديد ثقة المؤسسات الدولية لهذه الدول، وتسعى الدول جاهدة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي للارتقاء بين مجموعتها الاقتصادية والعمل على الانتقال إلى مجموعة اقتصادية أعلى، ويقدم هذا البحث السمات الاقتصادية لمجموعات الدول والوقوف على عناصر القوة والتحديات التي تواجه الدول بالمجموعات الاقتصادية المختلفة.

أهمية البحث

بيان كيفية التغلب على التحديات التي تواجه الارتقاء الاقتصادي للدول بالمجموعات الاقتصادية المختلفة من خلال تحليل عناصر القوة والتحديات لهذه المجموعات، وإلقاء الضوء على الآليات التي تحقق التميز والارتقاء الاقتصادي طبقاً لقدرات كلاً منها.

هدف البحث

تقديم التوصيات من خلال البحث والدراسة الاقتصادية للدول المختارة بالمجموعات الاقتصادية المختلفة والتي يوصي بإتباعها مما يحقق الارتقاء الاقتصادي طبقاً للفرص المتاحة لكل مجموعة.

فرضيتا البحث:

يسعى البحث لاختبار مدى صدق الفرضيتين التاليتين

١- يعد مساهمة القطاع الصناعي للدول بالمجموعات الاقتصادية المختلفة أحد المقومات الرئيسية للازدهار الاقتصادي والتميز بتلك الدول.

٢- يدعم تنمية الموارد البشرية (رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي) التقدم الاقتصادي للدولة.

مصادر البيانات

١ - الوثائق والأبحاث العلمية المنشورة عالمياً

٢ - تقارير التنمية، سنوات مختلفة

3- The World Bank, 2019

4-The World Bank, 2021

5- International Monetary Fund, 2021

6- UNESCO and UNICEF,2021
7- WORLD FACTBOOK, CIA, 2021

المنهجية المتبعة:

تم إتباع المنهج الاستقرائي لوضع تصور واضح عن مقومات الدول التي تم اختيارها على سبيل القياس بالمجموعات الاقتصادية المختلفة، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية والتحليل المقارن لقطاعات النشاط الاقتصادي لكل دولة للوقوف على أكثرها تأثيراً لتحقيق القدرات الاقتصادية للدول.

تم استخدام المؤشرات الاقتصادية مثل متوسط دخل الفرد، وكذلك مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والتي تحسب من خلال عدد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي يتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي (UNESCO Institute for Statistics,2021)، وكذلك مؤشر التقنيات الحديثة للتعلم والمعرفة كمؤشر داعم للتعليم والارتقاء المعرفي (استخدام الانترنت)، ومؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية ليعكس التحضر والرفاهية ومقومات العمل والإنتاج، وكذلك مؤشرات البطالة ليعكس مدى تعافي الاقتصادات من الأزمات التي تواجهها، وذلك للقياس المقارن بين مستوى التنمية الاقتصادية بالدول للمجموعة الاقتصادية الواحدة، وبين المجموعات.

كما تم حساب المتوسطات لمؤشرات الدخل السنوي للأفراد ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية ومؤشر البطالة ومعدل النمو السكاني ونسب عدد الفقراء تحت خط الفقر ونسب مساهمة القطاعات الرئيسية (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي لقياس المستوى العام للإنتاج داخل الدول وكمعيار للتقدم الاقتصادي لها، وذلك بهدف تحديد التوصيات لتحقيق الارتقاء الاقتصادي.

التحليل الاقتصادي لمقومات القوة والتحديات لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم

تم في هذا البحث اختيار ثلاث دول وهم "اليابان، ألمانيا، الدنمارك" وهم ضمن التصنيف العالمي للدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي يتحقق بمتوسط دخل قومي لأفراد شعوبها لا يقل عن ١٢٣٧٦ دولاراً سنوياً، وذلك للمقارنة والتقييم الاقتصادي فيما بينهم وللوقوف على مؤشرات التنمية الاقتصادية لكلاً منهم، وحساب المتوسطات العامة لتلك المؤشرات للمقارنة بينهم وبين الدول بالمجموعات الاقتصادية الأخرى.

وقد تم اختيار دولة "اليابان" من قارة أسيا، ودولة "ألمانيا "ودولة "الدنمارك" من قارة أوروبا نظراً لان الغالبية العظمى لتلك المجموعة من قارة أوروبا، ويبلغ عدد الدول بمجموعة الاقتصاد

المتقدم ٨٠ دولة بنسبة ٣٧% من إجمالي دول العالم وقد تم تجميع العديد من البيانات الاقتصادية لثلاث الدول المختارة من خلال (WORLD FACTBOOK, CIA, 2021, The World Bank, 2021،) والتي تم توضيحها بالجدول رقم (١) والموضح به الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بمتوسط سنوي قدره ٣٢٦٣,٢٨ مليار دولار، كما تم تحديد نسبة ما تحقق للناتج المحلي الإجمالي من خلال القطاع الزراعي والذي يتضح أنه متفاوت بين تلك الدول مابين حد أدنى ٠,٧% بألمانيا إلى حد أقصى ١,٣% بالدنمارك، بينما تعد اليابان الحد الأوسط للمجموعة في القطاع الزراعي بنسبة ١,١%، و بمتوسط عام لمجموعة الدول ١% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن الملاحظ أن القطاع الزراعي بوجه عام للدول بمجموعة الاقتصاد المتقدم يعد محدوداً جداً بالمقارنة بباقي القطاعات الأخرى، أما الأثر الاقتصادي لقطاع الصناعة فكما يتضح في الجدول يتفاوت مابين ٢٢,٩% بالدنمارك إلى ٣٠,٧% في ألمانيا وبمتوسط عام ٢٨%، وبمرجعية صندوق النقد الدولي نجد أن هذه المجموعة تتميز بقاعدة وقدرات صناعية قوية في إنتاج الآلات ومعدات الإنتاج وخطوط الإنتاج الآلية، كما تميزت بالعديد من تلك الدول بالصناعات التكنولوجية المتطورة والصناعات العسكرية وكلاهما ذو مردود اقتصادي مرتفع (International Monetary Fund, 2021).

كما أظهرت البيانات الخاصة بقطاع الخدمات والذي يعد داعماً للاقتصاد بكافة قطاعاته أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن ٦٨,٦% بألمانيا ووصلت حدها الأقصى بالدنمارك حيث بلغت ٧٥,٨%، وبمقارنة الأثر الاقتصادي في القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم يتضح أن قطاع الخدمات هو الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول حيث يمثل ٧١ ضعف ما يحققه القطاع الزراعي، ويمثل ٢,٥٤ ضعف ما يحققه القطاع الصناعي، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الأخرى كمعدل البطالة يتضح أن نسبة البطالة بألمانيا قد بلغت ٤.٩٨% وهي الأعلى نسبة للبطالة لتلك الدول المختارة في تلك المجموعة، يليها الدنمارك بنسبة بطالة ٣,٠٥% وأقلهم اليابان بنسبة ٢,٣٦% وبشكل عام متوسط معدل البطالة لتلك الدول ٣% ويعتبر هذا المعدل مستقراً وضمن الحدود الطبيعية والآمنة، أما المؤشر الاقتصادي لمتوسط دخل الفرد السنوي بالدولار الأمريكي فكما يتضح أن أعلى متوسط دخل للفرد قد تحقق في الدنمارك بمبلغ قدره ٥٨٣٥٥,٥ دولار الأمريكي سنوياً وأقلهم اليابان حيث بلغ ٣٧٦٣٨,٨ دولار الأمريكي سنوياً، وبمتوسط عام لتلك الدول ٤٦٢٤١,١٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، وهذه المجموعة الاقتصادية تمكنت من وضع برامج تعليمية وتدريبية متميزة مكنت أبنائها من الأداء المتقن والحصول على فرص عمل متميزة تحقق لهم ارتفاع في

مستوى المعيشة، كما تعمل تلك الدول على تعظيم مدخراتها حيث أن موازنتها السنوية تتصف بوجود فائض سنوي يتم توظيفه في زيادة القدرات الإنتاجية في المستقبل.

الجدول رقم (١)

البيانات الاقتصادية والمؤشرات لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم

البيان	ألمانيا	الدنمارك	اليابان	المتوسط*
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	٤٢٣٨.٨	٣٢٦.٢	٥٢٢٤.٨٥	٣٢٦٣.٢٨٣٣
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٠.٧٠	%١.٣٠	%١.١٠	%١
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٣٠.٧٠	%٢٢.٩٠	%٣٠.١٠	%٢٨
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	%٦٨.٦٠	%٧٥.٨٠	%٦٨.٧٠	%٧١
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار الأمريكي	٤٢٧٢٩	٥٨٣٥٥.٥	٣٧٦٣٨.٨	٤٦٢٤١.١٠
النمو السكاني	%٠.٢	%٠.٣	%٠.٤٦-	%٠.٠١٣
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%٤٧	%٥٥	%١٥.٥٣	%٣٩.١٨
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%٣٩.٧	%٤٨	%١٥,٥٤	% 29,23
مؤشر التنمية البشرية (الالتحاق بالمدارس الثانوي)	%٩٧.٥٤	%١٣٠	%١.٢	%١٠٩.٨٤
مؤشر التقنيات الحديثة للتعلم والمعرفة نسبة أعداد الأفراد المستخدمين للانترنت كنسبة من عدد السكان	%٨٩,٨	%٩٦,٥	%٩٠,٢	%92,7
متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات ساعة للفرد)	٦٦٠٢	٦٣٢٨	٧٤٩٩	٦٨٠٩.٦٧
التضخم	%١.٤	%٢.٦	%٠.٨	%١.٦
نسبة عدد السكان تحت خط الفقر	%١٤.٨	%١٢.٥	%١٦.١	%١٤.٤٦
معدل البطالة	%٤.٩٨	%٣.٠٥	%٢.٣٦	%٣
أرصدة الديون الخارجية مليار دولار	٦٨١٦.٥	٥٩١.٩	٤٨٤٨.٧	٤٠٨٥.٧٠

Source: WORLD FACTBOOK, CIA, 2021, The World Bank, 2021:
تم حسابه بمعرفة الباحثة

ونظراً لأهمية النمو السكاني كمقياساً له دوره الأساسي في تقييم الدول ومدى قدرتها على إدارة البرامج المختلفة من برامج مدنية وبرامج عسكرية، فنجد أن معدل النمو السكاني وصل حدة الأقصى إلى ٠,٣% "بالدنمارك"، ووصل إلى ٠,٢% "بألمانيا"، كما يوجد تناقص في أعداد السكان "باليابان" بنسبة ٠,٤٦%، وبلغ متوسط معدل النمو لتلك الدول إلى ٠,٠١٣%، وبتقييم تلك الدول يتضح أن تلك الدول في مجموعة الاقتصاد المتقدم تعاني من تحدي حقيقي من حيث استقرار إجمالي إعداد السكان، بل على العكس التعداد في تناقص سنوي بما يفيد انخفاض نسبة إعداد السكان من الشباب، وأن أكثر الفئة العمرية من الشيوخ ولذلك له أثار اقتصادية متمثلة في نقص الأيدي العاملة، وزيادة أعباء الرعاية الاجتماعية والصحية للمسنين والتكاليف السنوية لمستحقات الضمان الاجتماعي.

ويتم مواجهة تلك التحديات من خلال آلية قبول المهاجرين من الشباب ذو المؤهلات، وتوفير التعليم والتدريب لهم لسد العجز للعمالة الفنية المتخصصة المطلوبة في العديد من القطاعات الإنتاجية.

ومن خلال مؤشر النسب المئوية لأفراد المجتمع تحت خط الفقر بتلك الدول يتضح أن أقل نسبة من الفقراء بالدنمارك حيث وصلت إلى ١٢,٥% من إجمالي السكان وأن أكبر نسبة من الفقراء باليابان حيث وصلت إلى ١٦,١% من إجمالي عدد السكان وبمتوسط عام لتلك الدول ١٤,٤٧% من إجمالي عدد السكان، ويعد التفاوت بين تلك الدول محدود للغاية، وقد حدد البنك الدولي مؤشر النسب المئوية لأفراد المجتمع تحت خط الفقر بمقدار ١,٩٠ دولار في اليوم كما تقوم بعض الدول باستخدام معايير خاصة بها.

وللوقوف على مستوى الرقي والتقدم لأفراد تلك الشعوب يتضح من الجدول النسب المئوية للملتحقين بالتعليم الثانوي بتلك الشعوب بصرف النظر عن الفئة العمرية بشرائح التعليم، والذي تبين منه أن الدنمارك بلغت ١٣٠%، وأقلها ٩٧,٥٤% بألمانيا وبمتوسط عام لتلك الدول ١٠٩,٨%، وهذا يوضح أهمية التعليم ووصول الغالبية العظمى من أبناء تلك الشعوب إلى مستوى متقدم من التعليم، ويؤكد على أهمية رسالة التعليم في الارتقاء والتقدم الاقتصادي. وكذلك نسبة عدد الأفراد المستخدمين للانترنت كنسبة من عدد السكان و الذي يعد مؤشراً داعماً للتعليم والارتقاء المعرفي والذي تحقق بمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم بمتوسط قدره ٩٢,٧%.

ومن خلال تحليل مؤشر التضخم لمجموعة الدول المختارة يتضح أنه ينحصر بين ٠,٨% في اليابان ويصل أقصى قيمة له ٢,٦% في الدنمارك وبمتوسط عام ١,٦% وهي معدلات مقبولة ومتميزة لتلك المجموعة.

ويمكن الوقوف على مدى الرفاهية لشعوب تلك الدول من خلال تقييم متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلووات ساعة للفرد والذي يتضح منه أن أعلى استهلاك للفرد هي اليابان والتي بلغت ٧٤٩٩ كيلو وات ساعة، وأقلها في ألمانيا حيث بلغت ٦٦٠٢ كيلو وات ساعة للفرد وبمتوسط عام للفرد لتلك الشعوب بلغ ٦٨٠٩,٧ كيلو وات ساعة، وهذا يعكس استخدام التكنولوجيا بفاعلية أكبر وزيادة وتقوية الإنتاجية والقدرة على توظيف واستخدام الآلة وتقليل الحاجة إلى الجهد البشري، ومؤشراً لمدى رفاهية الإنسان لتلك الدول.

ومن خلال مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن تلك النسب متقاربة إلى حد كبير وهذا يعكس بشكل ايجابي مباشر على الميزان التجاري.

وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة الصادرات للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت أعلى قيمة لها في الدنمارك بنسبة ٥٥%، وأقل قيمة لها باليابان بنسبة ١٥,٥٣% وبمتوسط عام ٣٩.١٨%.

بينما يتضح أن نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت اقل قيمة لها باليابان بمقدار ١٥,٥٤% وبلغت أعلى قيمة لها بالدنمارك ٤٨% وبمتوسط عام لتلك الدول ٢٩,٢٣%، وبمقارنة نسبة متوسط صادرات السلع والخدمات تلك الدول إلى نسبة متوسط واردات السلع والخدمات بتلك الدول يتضح أنها تمثل ١٣٤,٠١% وهذا مؤشر إيجابي لاقتصاديات تلك الدول.

وبمقارنة الدين العام للدول المختارة ومجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم بإجمالي الناتج المحلي السنوي لكلاً منها تبين أن أقل نسبة لها ٩٢,٨% باليابان وأقصاها بالدنمارك بنسبة قدرها ١٨١,٥% وبمتوسط قدره ١٢٥%.

ومن الواضح من خلال التفاوت في حجم الدين الخارجي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة أن هناك اختلاف كبير فيما بينهم بين نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٢٠، وبمرجعية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١) أشار إلى أن هناك زيادة في الدين الخارجي في معظم الدول نتيجة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا.

يتضح من خلال التحليل البحثي باستخدام المؤشرات الاقتصادية والمقومات الخاصة بمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم من خلال الدول المختارة، أن عناصر القوة والتميز الاقتصادي لتلك المجموعة يمكن تحديدها كالآتي:

ارتفاع متوسط دخل الفرد كنتيجة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي السنوي بما يحقق مستوى معيشي متميز، وانخفاض متوسط معدل التضخم يؤكد على ثبات واستقرار الأسعار، وحصول

الغالبية العظمى من أبنائها على فرص تعليم متميز وقدرات معرفية عالية، وقدرة على استخدام قواعد البيانات من خلال الانترنت بما يصقل المهارات والمعارف، ويمكنهم من العمل بكفاءة وجودة عالية، ومن خلال متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية يتضح توفر الآلية وخطوط الإنتاج المميكنة بالقطاع الصناعي بما يدعم كثافة الإنتاج والاعتماد على قدرات الآلات مع تقليل الحاجة للجهد البشري، هذا بالإضافة إلى أن قطاع الخدمات يمثل قيمة اقتصادية هامة في الناتج المحلي الإجمالي بتلك المجموعة.

ومن خلال البحث باستخدام المؤشرات الاقتصادية والبيانات الخاصة بالدول ذات الاقتصاد المتقدم يمكن تحديد التحديات التي تواجه الدول والتي تمثلت في انخفاض معدلات النمو السنوي للسكان والذي يؤثر في المستقبل على النسبة المئوية للشباب بتلك المجتمعات بما يؤثر سلباً على توفر احتياجات العديد من القطاعات من الأيدي العاملة، ويزيد من العبء الاجتماعي وأعباء التقاعد.

التحليل الاقتصادي لمقومات القوة والتحديات لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى

حدد البنك الدولي الدول ذات متوسط الدخل الأعلى بعدد إجمالي ٥٥ دولة بنسبة قدرها ٢٥% من إجمالي دول العالم وهي مجموعة الدول التي يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي بها ما بين ٣٩٩٦ دولار إلى ١٢٣٧٥ دولاراً أمريكياً، وقد تم اختيار ثلاث دول من تلك المجموعة الاقتصادية وهم "البرازيل" و"ماليزيا" و"جنوب أفريقيا" للتقييم الاقتصادي بين دول المجموعة، وللمقارنة بين متوسطات المؤشرات لهم مع المجموعات الاقتصادية الأخرى.

ومن خلال البيانات الاقتصادية والمؤشرات الخاصة بتلك الدول والمتمثلة في إجمالي الناتج المحلي ومتوسطها لتلك الدول بالعام ٢٠٢٠ وكذلك نسبة مشاركة كلاً من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات بإجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٢٠ كما يوضحه الجدول رقم (٢) فقد تبين أن نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي يتراوح مابين ٢,٨% بجنوب أفريقيا إلى ٨,٨% بماليزيا بمتوسط عام ٥,٧%، أما فيما يخص قطاع الصناعة فكما يتضح أنه يتراوح مابين حد أدنى ١٨% بالبرازيل ليصل إلى ٣٧,٦% بماليزيا بمتوسط عام قدره ٢٨,٤%، وبالنسبة لمشاركة قطاع الخدمات للناتج المحلي لتلك الدول يتراوح مابين ٥٣,٦% بماليزيا ليصل إلى ٧٦% للبرازيل بمتوسط عام ٦٥,٧% بتلك الدول.

ومن خلال متوسط دخل الفرد السنوي في العام ٢٠٢٠ بالدولار الأمريكي فقط بلغ حد أدنى ٥٥٦٠ دولاراً بجنوب أفريقيا ليصل إلى ١١٨٠٠ دولاراً بالبرازيل بمتوسط عام ٩٢٥٩,٢ لتلك الدول.

الجدول رقم (٢) يبين البيانات الاقتصادية والمؤشرات لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى

البيان	ماليزيا	البرازيل	جنوب أفريقيا	*المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي - مليار دولار	٨٥٥.٦	١٤٤٤,٧٣	٦٨٠.٠٤	٩٩٣,٤٦
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٨.٨٠	%٦	%٢.٨٠	%٥,٧
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٣٧.٦٠	%١٨	%٢٩.٧٠	%٢٨,٤
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	%٥٣.٦٠	%٧٦	%٦٧.٥٠	%٦٥,٧
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار الأمريكي	١٠٤١٧.٢	١١٨٠٠	٥٥٦٠.٤	٩٢٥٩,٢
النمو السكاني (سنوية)	%١.٣	%٠.٧	%١.٣	%١.١
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%٦١	%١٧	%٢٨	%٣٥.٣
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%٥٥	%١٥	%٢٣	%٣١
مؤشر التنمية البشرية (الالتحاق بالمدارس الثانوي)	%٨٤	%١.٤	%١.٣	%٩٧
مؤشر التقنيات الحديثة للتعلم والمعرفة نسبة أعداد الأفراد المستخدمين للانترنت كنسبة من عدد السكان	%٨٩,٦	%٨١,٣	%٧٠	%٨٠.٣
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات ساعة للفرد)	٤١٤٦	٢٣٧٤	٤٥٤٣	٣٦٨٧.٦٧
التضخم	%٠.٦	%٤.٨	%٥.٣	%٣.٣٩
نسبة عدد السكان تحت خط الفقر	%٥.٦	%١.٧	%٢٢	%٩,٨
معدل البطالة	%٣.٣٠	%١٢,١	%٢٨.٥٣	%١٤,٦
أرصدة الديون الخارجية بالمليار دولار	٢٢٤.٥٩٦	٥٤٩,٢٣٤	١٧٠.٧٦٧	٣١٤.٨٦٦
إجمالي خدمة الدين (نسبة من صادرات السلع والخدمات)	4.898	٥٠,٦	٢٨.٢	٢٧,٩

Source: WORLD FACTBOOK, CIA, 2021, The World Bank, 2021

تم حسابه بمعرفة الباحثة

ومن خلال استعراض مؤشر نسبة العائد لإجمالي الناتج المحلي من صادرات السلع والخدمات وكذلك نسبة التكاليف لواردات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالجدول رقم (٢) يتضح أنهما متقاربان إلى حد كبير وهذا يعد مؤشراً ايجابياً بزيادة نسبة طفيفة بدخل الصادرات عن الأعباء المالية للواردات وقد تراوحت تلك النسبة من ١٧% بالبرازيل إلى ٦١% بماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تراوحت أعباء الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بين ٥٥% بماليزيا إلى ١٥% بالبرازيل.

وتعتبر دولة ماليزيا الأعلى في نسبة الصادرات للسلع والخدمات والتي تصل إلى ٦١%، إذا قورنت بالدول المختارة في نفس المجموعة، وبمراجعة القيمة الاقتصادية وأسباب التميز في صادرات ماليزيا تبين أن لديها قدرات تصنيعية متميزة في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة والقائمة على المعرفة واعتماد احدث التقنيات للتصنيع والاقتصاد الرقمي (International Monetary Fund 2021,).

كما اظهر مؤشر أرصدة الديون الخارجية وكذلك إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات وذلك بالدول المختارة، أن إجمالي نسبة خدمات الدين قد بلغت حدها الأقصى ٥٠,٦% بالبرازيل لتصل إلى الحد الأدنى بنسبة ٤,٩% بماليزيا، ويمكن القول أن عبأ خدمات الدين لكلاً من جنوب أفريقيا والبرازيل عبأ على ميزانيات تلك الدول. وباستعراض معدلات البطالة لتلك الدول نجد أنها بلغت نسبة كبيرة في جنوب أفريقيا بحد أعلى ٢٨,٥٣% وبحد أدنى ٣,٣% بماليزيا ويمكن القول بأن معدلات البطالة بتلك الدول غير متقاربة ولا يوجد سمة عامة موحدة لفرص العمل وكما يتضح من مؤشر نسبة عدد السكان تحت خط الفقر والذي بلغ ٩,٨% كمتوسط لتلك الدول حيث بلغ ١,٧% في البرازيل ليصل إلى ٢٢% بجنوب أفريقيا وهذا يبين عدم تحقق عدالة توزيع الدخل بها.

وقد تم إظهار القيمة المضافة لأبناء تلك الشعوب من خلال تنمية الموارد البشرية في مجال التعليم من خلال نسبة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي تم حسابه على أساس عدد الطلاب المسجلين في التعلم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي، والذي يتضح أنه يمثل أداء متميز في التعليم بنسبة ٩٧%، كما أن الارتقاء بالتعليم والمهارات بالاستعانة بشبكات الانترنت يتضح من خلال نسبة عدد الأفراد المستخدمين للانترنت بالمقارنة بإجمالي أعداد السكان والتي تبين أنها لا تقل عن ٨٠,٣% كنسبة متوسطة بتلك الدول، وبالرجوع للمؤشر الاقتصادي للتضخم لتلك الدول والذي يبين معامل الانكماش بالناتج المحلي الإجمالي السنوي والذي بلغ متوسط عام لتلك الدول ٣,٣٩% كمؤشر لثبات الأسعار وارتفاعها بنسب طفيفة.

وباستعراض مستوى القدرات الإنتاجية وتوظيف الآلة في الإنتاج من خلال استهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلو وات ساعة بما يبين مدى الاعتماد على الآلات والمعدات وتوفير الجهد والوقت فقد تراوحت مابين ٢٣٧٤ كيلو وات ساعة بالبرازيل للفرد لتصل إلى ٤٥٤٣ كيلو وات ساعة بجنوب أفريقيا بمتوسط عام لتلك الدول قدره ٣٦٨٧,٦٧ كيلووات ساعة للفرد، كما بين مؤشر النمو السكاني الذي بلغ ٠,٧% بما يبين الانخفاض السنوي لتعداد السكان بالبرازيل ليصل إلى ١,٣% بكلاً من ماليزيا وجنوب أفريقيا وبمتوسط عام لتلك الدول ١,١% والذي يتضح منه الاستقرار النسبي لأعداد السكان مع توقع زيادة طفيفة في الأعداد سنوياً.

ومن خلال مقارنة الأداء الاقتصادي لكل من مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى ومجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم بالجدول رقم (٥) مع افتراض أن مجموعة الدول المختارة لكلاً منهما تعكس المجموعة الاقتصادية التي تنتمي إليها وقد تم إظهارها على النحو التالي: النسبة المئوية لمتوسطات الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى بالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي تبين أنها تعادل ٣٠,٤%، أما فيم يخص نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لكلاً منهما فيتضح أن مشاركة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى تعادل ٥٧٠% مما تمثله قطاع الزراعة في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، وبالنسبة لقطاع الصناعة لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى فتمثل ١٠١,٤%، أما قطاع الخدمات فتعادل ٩٢,٥%.

وبمقارنة مؤشر البطالة يتضح أنها تعادل ٤٨٦,٧% لما تمثله مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، وعند مقارنة متوسط دخل الفرد السنوي لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى نجد أنها تعادل ٢٠,٠٢% بالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، أما فيما يخص مؤشر متوسط استهلاك الكهرباء وزيادة الإنتاجية واستخدام الآلة وهو يمثل ٥٤,٢% بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى إذا قورن بالدول ذات الاقتصاد المتقدم، أما متوسط التضخم في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى يعادل ٣,٣٩% وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بمتوسط التضخم في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي تعادل ١,٦%، ولكنها تعد مقبولة وبخاصة خلال أعوام الحجر الصحي لأسباب جائحة كورونا، وتعثر سلاسل الإمدادات التي تؤثر بشكل مباشر على الواردات.

وعند مقارنة النسبة المئوية بينهما لواردات وصادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن نسبة الواردات ١٠٦,١% عند مقارنة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم، بينما الصادرات تمثل ٩٠,١% بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم.

التحليل الاقتصادي لمقومات القوة والتحديات لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى

حدد البنك الدولي الدول ذات متوسط الدخل الأدنى بعدد إجمالي ٥٥ دولة بنسبة قدرها ٢٥% من إجمالي دول العالم، والدول ذات متوسط الدخل الأدنى هي الدول التي يتراوح متوسط الدخل السنوي لأفرادها بين ١٠٢٦ إلى ٣٩٩٥ دولاراً أمريكياً، وقد تم اختيار ثلاث دول من تلك المجموعة الاقتصادية وهم "الهند "و"إيران "و"المغرب" للتقييم الاقتصادي بين دول المجموعة، وللمقارنة بين متوسطات المؤشرات لهم مع المجموعات الاقتصادية الأخرى.

ومن خلال التحليل الاقتصادي للبيانات الموضحة في الجدول رقم (٣) للدول المختارة الهند وإيران والمغرب للمتوسطات والقطاعات يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول في العام ٢٠٢٠ بلغ حده الأدنى بالمغرب ٢٥٩,٤٢مليار دولار وبلغ حده الأقصى في الهند ٨٤٤٣,٣٦ مليار دولار وبمتوسط قدره ٣٢٤٩,٠٣ بقيمة مليار دولار. وبتحليل نسبة مشاركة نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلى السنوي لتلك الدول يتضح أنه بلغ حده الأدنى في إيران بنسبة ٩,٦% وبلغ حده الأقصى في الهند بنسبة ١٥,٤% وبمتوسط نسبة مشاركة قطاع الزراعة لتلك الدول ١٣%. وبدراسة تأثير نسبة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول يتضح أنه بلغ حده الأدنى في الهند ٢٣% وبلغ حده الأقصى بإيران ٣٥,٢% وبمتوسط عام قدره ٢٩,٣%. أما بالنسبة لمشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ حده الأقصى في الهند بنسبة ٦١% وبلغ حده الأدنى بإيران بنسبة ٥٥% وبمتوسط عام لتلك الدول ٥٧,٧% وبتحليل متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار بتلك الدول يتضح أنه بلغ حده الأقصى بالمغرب حيث بلغ ٢٧٧٥,٩ وبلغ حده الأدنى بالهند ١٧٩٤,٤ وبمتوسط عام بتلك الدول قدره ٢٣٣٠,٩٣ دولاراً سنوياً.

أما فيما يخص مؤشر التعليم فنجد أن نسبة الملتحقين بالتعلم الثانوي (نسبة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي تم حسابه على أساس عدد الطلاب المسجلين في التعلم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي) قد بلغ حده الأدنى بالهند ٧٥% بينما بلغ الحد الأقصى بإيران بنسبة ٨٦% ومتوسط عام بلغ ٨١% بتلك الدول، ويمثل نسبة عدد الأفراد المستخدمين للانترنت ٧٠,٤% كنسبة من عدد السكان. ومن خلال تقييم مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلو وات ساعة للفرد والذي يعطي دلالة على استخدام الآلة وزيادة الإنتاجية وتقليل الجهد وتحقيق الرفاهية للمواطنين قد بلغ حده الأقصى بإيران ٢٦٦٠ وبلغ حده الأدنى بالهند ٦٤٠، وكما يتضح أن ما تحقق لإيران لهذا المعامل يعادل ٤,١٦ ضعف لما تحقق في الهند، ويعادل ٣,٤٣ ضعف لما تحقق للمواطن في المغرب.

وهذا التفاوت الملحوظ بين دول هذه المجموعة يبين حجم القدرات المتاحة بإيران الصناعية والإنتاجية واستغلال الآلة في الإنتاج ومدى الاعتماد على الجهد البشري في العمل بشعوب تلك المجموعة.

الجدول رقم (٣) يبين البيانات الاقتصادية والمؤشرات لمجموعة دول ذات الدخل المتوسط الأدنى

البيان	الهند	إيران	المغرب	*المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي GDP مليار دولار	٨٤٤٣.٣٦	١٠٤٤.٣١	٢٥٩.٤٢	٣٢٤٩.٠٣
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	%١٥.٤٠	%٩.٦٠	%١٤	%١٣
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٢٣	%٣٥.٣٠	%٢٩.٥٠	%٢٩.٣
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	%٦١.٥٠	%٥٥	%٥٦.٥٠	%٥٧.٧
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار	١٧٩٤.٤	٢٤٢٢.٥	٢٧٧٥.٩	٢٣٣٠.٩٣
النمو السكاني (سنوية)	%١	% ١.٣	%١.٢	%١.١٧
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%١٩	%٢٣	%٣٥	%٢٥.٧
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	% ١٩	%٢٩	%٤٣	%٣٠.٣٣
مؤشر التنمية البشرية (الالتحاق بالمدارس الثانوي)	%٧٥	%٨٦	%٨٢	%٨١
مؤشر التقنيات الحديثة للتعلم والمعرفة نسبة أعداد الأفراد المستخدمين للانترنت كنسبة من عدد السكان	%٤٣	%٨٤,١	%٨٤,١	%٧٠.٤
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات ساعة للفرد)	٦٤٠	٢٦٦٠	٧٧٦	١٣٥٨.٧
التضخم	%٤.٦	%٣٩	%٠.٩	%١٤.٨٣
نسبة عدد السكان تحت خط الفقر	%٢١.٩	%١٨.٧	%٤.٨	%١٥.١٣
معدل البطالة	%٨.٥٠	%١١.٨٠	%٩.٢٣	%٩.٨
أرصدة الديون الخارجية بالمليون دولار	٥٦٤١٧٩	٥٤٥١	٦٥٦٨٣	٢١١٧٧١
إجمالي خدمة الدين (نسبة من صادرات السلع والخدمات)	%١٥	%٠.٩	%١٣.٥	%٩.٨

Source: WORLD FACTBOOK, CIA, 2021, The World Bank, 2021.

****تم حسابه بمعرفة الباحثة***

ومن خلال مقارنة مؤشرات نسبة مشاركة صادرات وواردات السلع والخدمات بالناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول يتضح أنه في المتوسط العام أن نسبة الصادرات إلى نسبة الواردات تعادل ٨٤,٧% يتضح من ذلك أن تكلفة الواردات اكبر من عائد الصادرات لتلك الدول مع

التفاوت بينهم في تلك النسبة وهذا يعد عبء على الميزان التجاري لميزانيات تلك الدول. وللتقييم الاقتصادي لتلك الدول من خلال التضخم كنسبة مئوية للانكماش في الناتج المحلي الإجمالي يتضح أنه بلغ ٣٩% حده الأقصى بإيران بينما حده الأدنى ٠,٩% بالمغرب وبمتوسط عام لتلك الدول ١٤,٨٣% وهذا يوضح مدى التفاوت الكبير في التضخم بين دول تلك المجموعة.

ويفسر ذلك أنه على الرغم من أن دولة إيران لديها قدرات صناعية متميزة (مؤشر استهلاك الكهرباء) كما وأنها من الدول الغنية بالنفط وثاني أكبر مصدر للغاز في العالم، إلا أنه نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية التي تم إقرارها أثرت على التجارة الدولية وقدرتها على جذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع، مما فرض التضخم المفرط على الاقتصاد وأدى إلى انخفاض مستويات المعيشة.

ومن خلال تقييم حجم الديون الخارجية بالمليون دولار فقد اتضح أن الحد الأكبر لمقدار الدين الخارجي قد بلغ ٥٦٤١٧٩ بالهند وحده الأدنى بإيران حيث بلغ ٥٤٥١، وبمتوسط عام للديون الخارجية بتلك الدول ٢١١٧٧١ مليون دولار. أما أعباء الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات فقد بلغت حدها الأقصى بالمغرب ١٣,٥% وحدها الأدنى ٠,٩% في إيران وبمتوسط ٩.٨ %، ومن خلال عدد السكان تحت خط الفقر فقد بلغ حده الأقصى في الهند بنسبة ٢١.٩% وفي المغرب حده الأدنى ٤,٨% وبمتوسط قدره ١٥,١٣%.

<u>ومن خلال مقارنة الأداء الاقتصادي لكل من مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى ومجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى بالجدول رقم (٥)</u> مع افتراض أن مجموعة الدول المختارة لكلاً منهما تعكس المجموعة الاقتصادية التي تنتمي إليها.

من خلال الدوافع الاقتصادية للدول بالمجموعة الاقتصادية الأدنى بالرغبة في الارتقاء الاقتصادي ليصبحوا ضمن مجموعة الشعوب بالمجموعة الاقتصادية الأعلى فقد تبين انه من خلال مقارنة متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى تبين انه يعادل ٣٢٧,٠٤% مع مراعاة التفاوت الكبير والذي يتضح من مقارنة نسبة متوسط دخل الأفراد في مجموعة للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى والذي يتضح انه لا يتجاوز نسبة ٢٥,١٧%، ومن خلال نسبة متوسط القطاع الزراعي للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى نجد انه يمثل ٢٢٨,٠٧% أي أن القطاع الزراعي ذو تأثير كبير في الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات متوسط الدخل الأدنى.

وعند مقارنة متوسط نسبة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى يتضح أنها تعادل ١٠٣,١٧% أي أن هناك

تقارب كبير بين القيمة الاقتصادية لقطاع الصناعة لكلاً منهما، وبدراسة وتحليل متوسط نسبة مشاركة قطاع الخدمات لكلاً منهما يتضح انه يعادل ٨٧,٨٢% أي أن قطاع الخدمات أكثر تأثيراً بدول ذات متوسط الدخل الأعلى عند مقارنته بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى. وبتحليل مؤشر معدل البطالة بين الدول ذات متوسط الدخل الأدنى والدول ذات متوسط الدخل الأعلى نجد أن معدل البطالة ينخفض انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى ٦٧,١٢% عند مقارنته بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى.

ويفسر ذلك بأن التقنيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى تعتمد إلى حد كبير على استخدام الآلة في كافة القطاعات، وعند المقارنة بمهام العمل والاحتياج إلى العمالة في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى يزداد الاعتماد على العنصر البشري وينخفض استخدام المعدات والآلات، وبذلك تنخفض البطالة في كافة القطاعات خاصة في القطاع الزراعي، ويبدو ذلك جلياً في معدلات استخدام الكهرباء والآلة حيث يصل متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى إلى ٣٦٨٧,٦٧ كيلو وات ساعة، بينما يصل متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى إلى ١٣٥٨,٧ كيلو وات ساعة.

أما فيما يخص نسبة عدد السكان تحت خط الفقر بين دول ذات متوسط الدخل الأدنى عند مقارنتها بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى نجد زيادة إعداد السكان تحت خط الفقر حيث بلغت ١٥٤,٣٩% عند مقارنتها بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى. أما مؤشر تنمية الموارد البشرية في مجال التعليم فنجده يبلغ ٨٣,٥% (وحيث أن مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والتي تحسب من خلال عدد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي يتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي) فان خدمات التعليم لاتصل إلى نسبة كبيرة للدول ذات متوسط الدخل الأدنى عند مقارنتها بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى، أما عند مقارنة مؤشر الطاقة الكهربائية للفرد بالكيلو وات ساعة بشعوب دول ذات متوسط الدخل الأدنى مع الدول ذات متوسط الدخل الأعلى يتضح أنها تعادل ٣٦,٨٤% أي أن الاعتماد على الجهد البشري وعدم توفر العدد والآلات وعدم توفر وسائل الراحة والرفاهية يبدو جلياً لشعوب دول ذات متوسط الدخل الأدنى.

وعند مقارنه مؤشر التضخم للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى يتضح انه قد بلغ ٤٣٧,٤٦% بما يشير إلى الزيادة الكبيرة في الأسعار سنوياً كما يوضحها معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي.

وبمقارنة نسبة عوائد الصادرات ونسبة تكلفة الواردات للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكلاً من الدول ذات متوسط الدخل الأدنى والدول ذات متوسط الدخل الأعلى يتضح أن هناك تفاوت ملحوظ حيث بلغت نسبة مقارنة الصادرات ٧٢,٨% بينما نسبة مقارنة الواردات ٩٧,٨% بما يعني أن عبء الواردات كبير بالمقارنة بعوائد الصادرات عند المقارنة بالمؤشرات للصادرات والواردات بتلك المجموعتين. أما أرصدة الديون الخارجية بدول المجموعتين فإنها قد بلغت ٦٧,٢٦% عند مقارنة نسبة الديون للدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالدول ذات متوسط الدخل الأعلى.

التحليل الاقتصادي لمقومات القوة والتحديات لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض

حدد البنك الدولي من الجانب الاقتصادي الدول ذات متوسط الدخل المنخفض وهي التي يصل متوسط دخل الفرد السنوي بها إلى ١٠٢٥ فأقل دولار أمريكي، وهم بإجمالي ٢٧ دولة وبنسبة ١٣% من إجمالي دول العالم.

وقد تم في هذا البحث اختيار ثلاث دول للتقييم الاقتصادي كممثلين للدول ذات متوسط الدخل المنخفض وهم دولة "أوغندا" ودولة "مالي" ودولة "رواندا" ويبين الجدول رقم (٤) البيانات الاقتصادية الخاصة بتلك الدول وكذلك المؤشرات الاقتصادية للأداء الاقتصادي لتلك الدول، وكما يتضح من البيانات فان الناتج المحلي الإجمالي يقع ما بين ١٧,٤٧% مليار دولار بدولة مالي وأكبر دولة حققت هي دولة أوغندا بمقدار ٩٩,٦١ مليار دولار، والمتوسط العام لهم ٤٨,٠٨٧ مليار دولار كما يتضح وجود تفاوت ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في تلك المجموعة يصل إلى ٥,٧ ضعف عند مقارنة دولة أوغندا بدولة مالي، ويرجع ذلك إلى أن عائد نسبة المشاركة الاقتصادية لقطاع الزراعة أقل تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي. وبالرجوع إلى نسبة مشاركة قطاع الزراعة للناتج المحلي الإجمالي تبين أنه يصل إلى أقصى نسبة له وهي ٤١,٨% بدولة مالي ويصل أقل نسبة له ٢٨,٢% بدولة أوغندا وبمتوسط عام للدول المختارة تصل إلى ٣٣,٦٣%.

أما عند تحليل نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي فتصل أقل قيمة لها ١٧,٦% بدولة رواندا وأقصى قيمة لها ٢١,١% بدولة أوغندا وبمتوسط عام لتلك الدول ١٨,٩٣% ونسبة مشاركة قطاع الصناعة بشكل عام متقاربة ومنخفضة إلى حد كبير في الدول المختارة ويرجع ذلك إلى أن القدرات الصناعية والاستثمارات الداخلية محدودة، والمواد الخام يتم تصديرها دون تصنيعها، هذا بالإضافة إلى انخفاض مستويات إعداد المواطنين في التعليم والتقنيات الحديثة، حيث أن نسبة إجمالي عدد المستخدمين للانترنت يصل إلى ٢٤,٦%، مما يؤثر على القدرات العلمية والمعرفية وبالتالي الإنتاجية. أما عند تحليل نسبة نصيب قطاع

الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي فيتضح أن أكبر قيمة له في رواندا حيث بلغ ٥١,٥% وأقل قيمة له ٤٠,١% في دولة مالي وبمتوسط عام للدول المختارة ٤٧,٤٣%.

الجدول رقم (٤) يبين البيانات الاقتصادية والمؤشرات لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض

البيان	أوغندا	مالي	رواندا	*المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي GDP مليار دولار	٩٩.٦١	١٧.٤٧	٢٧.١٨	٤٨.٠٨٧
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٢٨.٢٠	%٤١.٨٠	%٣٠.٩٠	%٣٣.٦٣
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	%٢١.١	%١٨.١	%١٧.٦	%١٨,٩٣
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	%٥٠.٧٠	%٤٠.١٠	%٥١.٥٠	%٤٧.٤٣
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار	٨٧٥.٨	٨٦٢.٥	٨١٥.٥	٨٥١.٢٦٧
النمو السكاني (سنوية)	%٣.٣	%٣	%٢.٥	%٢.٩٣٣
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%١٥	%٢٩	%١٩	%٢١
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%٢٢	%٣٦	%٣٥	%٣١
مؤشر التنمية البشرية (الالتحاق بالمدارس الثانوي)	%٢٥	%٤١	%٤٤	%٣٦.٦٦٧
مؤشر التقنيات الحديثة للتعلم والمعرفة نسبة أعداد الأفراد المستخدمين للانترنت كنسبة من عدد السكان	%١٩,٩	%٢٧,٤	%٢٦,٥	%٢٤,٦
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات ساعة للفرد)	٦٩,٤٧	١٤٨.٠٨	٤٠.٧	٩٤.٣٩٠
التضخم	%٢.٧	%٠.٥	%٨.٣	%٣.٨٣٣
نسبة عدد السكان تحت خط الفقر	%٢١.٤	%٤٢.١	%٣٩.١	%٣٤.٢
معدل البطالة	%٩.٤٠	%٧.٩٠	%٢.٧٠	%٦.٦٧
أرصدة الديون الخارجية بالمليون دولار	١٧٢.٧	٦.٨١	٨١٩٣	١٠٤٩٣.٦٦٧
إجمالي خدمة الدين (نسبة من صادرات السلع والخدمات)	%١٢.١	%٤.٤	%١٤.٦	%١٠.٣٦٧
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بالدولار (مليون)	٢١٠٠	١٨٦٣.٢	١١٩١.١	١٧١٨.١٠٠

Source: WORLD FACTBOOK, CIA, 2021, The World Bank, 2021

****تم حسابه بمعرفة الباحثة***

وعند تحليل متوسط دخل الفرد بتلك الدول في العام ٢٠٢٠ بالدولار الأمريكي يتضح أنه متقارب إلى حد ما كبير بين تلك الدول، وقد بلغت أقل قيمة لمتوسط دخل الفرد ٨١٥,٥ دولار أمريكي بدولة رواندا وأقصى قيمة له ٨٧٥,٨ دولار أمريكي بدولة أوغندا وبمتوسط عام لتلك المجموعة من الدول ٨٥١,٢٦٧ دولار أمريكي. ومن خلال المؤشرات الاقتصادية لصادرات وواردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويتضح بشكل عام أن تكلفة الواردات أكبر

من عائد الصادرات، فعند مقارنة عائد الصادرات بالنسبة إلى تكلفة الواردات نجد أنه لا يتعدى ٥٤,٣% بدولة رواندا، وبمتوسط عام لمجموعة الدول المختارة ٦٧,٧% وذلك عند مقارنة متوسط عائد الصادرات بمتوسط تكلفة الواردات بتلك الدول، وعند تحليل معدل البطالة بالدول المختارة بتلك المجموعة ذات متوسط الدخل المنخفض يتضح أن أكبر نسبة لها في أوغندا بنسبة ٩,٤% وينخفض ليصل ٢,٧% بدولة رواندا وبمتوسط عام لتلك الدول ٦,٦٧% وهى معدلات منخفضة.

وعند تقييم مؤشر نسبة عدد السكان تحت خط الفقر يتضح أن أكبر تعداد لتلك الفئة بدولة مالي حيث بلغ ٤٢,١% وأقل أعداد للسكان تحت خط الفقر بدولة أوغندا ٢١,٤% ومتوسط عام لتلك الدول ٣٤,٠٢% ومن خلال مؤشر النمو السكاني يتضح أن قد بلغ قيمة متوسطة له ٢,٩٣٣% وبأقصى نسبة له في أوغندا ٣,٣%، وأقل نسبة له في دولة رواندا ٢,٥% ولتقييم الأداء الاقتصادي ومدى استخدام الآلة في العمل والإنتاج وتوفر الرفاهية للمواطنين وذلك من خلال متوسط استهلاك الكهرباء بالكيلو وات ساعة للفرد بتلك الدول حيث أنها بلغت متوسط عام بتلك الدول ٩٤,٣٩ كيلو وات ساعة للفرد وهي قيم متدنية بشكل كبير وتبلغ أقل قيمة لها في دولة رواندا حيث بلغت ٤٠,٧ كيلو وات ساعة للفرد وأقصى متوسط لها بدولة مالي حيث تبلغ ١٤٨،٠٨ كيلو وات ساعة للفرد.

وعند البحث في مدى توفر خدمات التعليم من خلال مؤشر نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي (نسبة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي تم حسابه على أساس عدد الطلاب المسجلين في التعلم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي)(UNESCO Institute for Statistics,2021) يتضح أن المتوسط العام لمن حصل على خدمات تعليمية قد بلغ ٣٦,٦٧% من الإجمالي وهي نسبة منخفضة إلى حد كبير وتصل أقصى نسبة بتلك الدول للحصول على خدمات التعليم بدولة ريواندا والتي تحقق منها خدمات تعليمية بنسبة ٤٤% من السكان وأقل نسبة لها في دولة أوغندا والتي تحقق لها خدمات تعليمية بنسبة ٢٥% من السكان، ومن خلال مؤشر الديون الخارجية لتلك الدول بالمليون دولار نجد أن أقل قيمة في دولة مالي حيث بلغت ٦.٨١ مليون دولار وأقصى قيمة للدين بدولة أوغندا حيث بلغ ١٧٢٠٧ مليون دولار ومتوسط عام بتلك الدول للديون الخارجية قد بلغ ١٠٤٩٣,٦٧ مليون دولار، كما وأن بتحليل الدين الخارجي من خلال خدمات الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات يتضح أن أقل أعباء له بدولة مالي حيث يبلغ ٤,٤% وأقصى نسبة له في دولة رواندا ١٤,٦% وبمتوسط عام بتلك الدول ١٠,٣٧% وتعمل لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) وهي منتدى للدول في منظمة (OECD) لمناقشة

القضايا بالدول النامية وتقديم المساعدات الدولية للعديد من الدول في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض للنهوض باقتصادها والارتقاء بها، وقد تبين أن إجمالي المساعدات الإنمائية قد بلغ قيمة متوسطة ١٧١٨,١ مليون دولار وبإجمالي كلي بلغ ٥١٥٤,٣ مليون دولار بما يعادل ٣,٦ % من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة تلك الدول.

ومن خلال مقارنة الأداء الاقتصادي لكل من مجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض ومجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى بالجدول رقم (٥) مع افتراض أن مجموعة الدول المختارة لكلاً منهما تعكس المجموعة الاقتصادية التي تنتمي إليها.

عند مقارنة متوسطات بيانات المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض مع متوسطات مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى حيث يتبين أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالدول ذات متوسط الدخل المنخفض يمثل ١,٤٨ % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى، أما من حيث نسبة مساهمة نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالدول ذات متوسط الدخل المنخفض فنجد أنها قد بلغت ٢٥٨,٦٩% بما يفيد التأثير الكبير لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى.

وعند مقارنة نصيب القطاع الصناعي بالدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالنسبة للدول ذات متوسط الدخل الأدنى نجد أنها لم تتجاوز ٦٤,٦١% بما يوضح الانخفاض الكبير لقطاع الصناعة بتلك الدول. أما فيما يخص مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها لا تتعدى ٨٢,٢% عند مقارنتها بين الدول ذات متوسط الدخل المنخفض مع الدول ذات متوسط الدخل الأدنى. أما فيما يخص مؤشر معدلات البطالة يتضح أن إعداد العاطلين بالدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى حيث بلغت النسبة بينهم ٦٨,٠٦%، أما فيم يخص مؤشر متوسط الدخل السنوي بالدولار الأمريكي فنجد انه اقل بنسبة كبيرة في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض حيث يصل إلى ٣٦,٥٢% لما يتحقق بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى كمتوسط دخل للفرد.

الجدول رقم (٥) جدول مقارنة بين متوسطات القيم الاقتصادية والمؤشرات للمجموعات الاقتصادية طبقاً للتصنيف العالمي

البيان	دول ذات اقتصاد متقدم	دول ذات متوسط دخل أعلى	مقارنة بين دول ذات اقتصاد متقدم و دول ذات متوسط دخل أعلى	دول ذات متوسط دخل أدنى	مقارنة دول ذات متوسط دخل أدنى مع دول ذات متوسط دخل أعلى	دول ذات متوسط دخل منخفض	مقارنة دول ذات متوسط دخل منخفض مع دول ذات متوسط دخل أدنى
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	3263.2833	993.46	%30.4	3249.03	%327.04	48.09	%1.48
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	%1	%5.70	%570.0	%13	%228.07	%33.63	%258.69
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	%28	%28.40	%101.4	%29.30	%103.17	%18.93	%64.61
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	%71	%65.70	%92.5	%57.70	%87.82	%47.43	%82.20
معدل البطالة	%3	%14.60	%486.7	%9.80	%67.12	%6.67	%68.06
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار الأمريكي	46241.1	9259.2	%20.0	2330.93	%25.17	851.27	%36.52
النمو السكاني	%0.01	%1.10	%8270.7	%1.17	%106.36	%2.93	%250.68
نسبة عدد الفقراء تحت خط الفقر	%14.47	%9.80	%67.7	%15.13	%154.39	%34.20	%226.04
مؤشر التنمية البشرية (الالتحاق بالمدارس الثانوي)	%109.85	%97	%88.3	%81	%83.51	%36.67	%45.27

البيان	دول ذات اقتصاد متقدم	دول ذات متوسط دخل أعلى	مقارنة بين دول ذات اقتصاد متقدم و دول ذات متوسط دخل أعلى	دول ذات متوسط دخل أدنى	مقارنة دول ذات متوسط دخل أدنى مع دول ذات متوسط دخل أعلى	دول ذات متوسط دخل منخفض	مقارنة دول ذات متوسط دخل منخفض مع دول ذات متوسط دخل أدنى
متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات ساعة للفرد)	6809.67	3687.67	%54.2	1358.7	%36.84	94.39	%6.95
التضخم (معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي)	%1.60	%3.39	%211.9	%14.83	%437.46	%3.83	%25.83
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%39.18	%35.30	%90.1	%25.70	%72.80	%21	%81.71
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي)	%29.23	%31	%106.1	%30.33	%97.84	%31	%102.21
أرصدة الديون الخارجية مليار دولار	4085.7	314.866	%7.7	211.77	%67.26	10.49	%4.96
إجمالي خدمة الدين (نسبة من صادرات السلع والخدمات)	--	%27.90		%9.80	%35.13	%10.37	%105.79

تم حسابه بمعرفة الباحثة وبعض بيانات الجداول رقم ٤،٣،٢،١.

وعند مقارنة مؤشر متوسط النمو السكاني للدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى يتضح أن الزيادة السكانية تصل إلى ٢٥٠,٦٨% وبتحليل مؤشر السكان تحت خط الفقر يتضح وجود زيادة كبيره تصل إلى ٢٢٦,٠٤% في متوسط إعداد السكان تحت خط الفقر في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالمقارنة بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى.

عند تحليل البيانات الخاصة بمتوسط مؤشر التنمية البشرية في مجال التعليم لما يتحقق في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالنسبة للدول ذات متوسط الدخل الأدنى فقد تبين أن تلك المتوسطات لا تتعدى ٤٥,٢٧%، وبتحليل مؤشر متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد بالكيلو وات ساعة يتضح أن الدول ذات متوسط الدخل المنخفض لا تتعدى ٦,٩٥% لما يتحقق للفرد بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى، وبتحليل التضخم لمتوسطات الدول ذات متوسط الدخل المنخفض مع الدول ذات متوسط الدخل الأدنى نجد أنه يعادل ٢٥,٨٣%، أما فيما يخص متوسطات عائد الصادرات للسلع والخدمات بالدول ذات متوسط الدخل المنخفض مع الدول ذات متوسط الدخل الأدنى فقد بلغت ٨١,٧١%، أما الواردات للسلع والخدمات فقد بلغت ١٠٢,٢١% عند مقارنتها بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى، وبمقارنة متوسطات أرصدة الديون بالمليار دولار فلم تتعدى ٤,٩٦% عند مقارنة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالدول ذات متوسط الدخل الأدنى.

يتضح من خلال التحليل البحثي ومؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة دول متوسط الدخل المنخفض أن الأمر يتطلب:

وضع برامج لتحقيق الارتقاء الاقتصادي يبدأ بتوفير برامج التعليم بنسب أفضل مما هو متاح حالياً، وكذلك خدمات الانترنت بما يحقق دعماً للتعليم والارتقاء به، كما أن استخدام الآلة في القطاعات الإنتاجية وتقليل الجهد البشري يتطلب تطوير القطاعات الصناعية والإنتاجية وتوفير المصادر اللازمة من الطاقة الكهربائية، كما يتطلب الأمر عدم تصدير المواد الخام في شكلها الأولى، ويتطلب إنشاء صناعات تسمح بإعداد المنتج النهائي أو المنتج المرحلي بتقنيات إقليمية ودولية لزيادة العائد الاقتصادي لتلك الدول، مع الاهتمام بالأفراد تحت خط الفقر وذلك بوضع الخطط الفعالة وبرامج التكافل الاجتماعي لتوفير حياة كريمة لهم.

قامت الباحثة باختبار فرضيتي البحث وكانت النتائج على النحو التالي:

الفرض الأول: يعد مساهمة القطاع الصناعي للدول بالمجموعات الاقتصادية المختلفة أحد المقومات الرئيسية للازدهار الاقتصادي والتميز بتلك الدول وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض

حيث أنه يمكن الحكم على الازدهار الاقتصادي بالدول من خلال متوسط دخل الفرد بها، وكما يتضح من مؤشر متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار الأمريكي بالمجموعات الاقتصادية المختلفة نرى التفاوت الواضح بين ما يتحقق للفرد سنوياً في مجموعة الاقتصاد المتقدم بمتوسط ٤٦٢٤١,١ دولار أمريكي، يليها بنسبة ٢٠% من هذه القيمة متوسط ما يتحقق للفرد في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأعلى وبقيمة قدرها ٩٢٥٩,٢ دولار أمريكي، يليها ما يتحقق لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى بنسبة قدرها ٥,٠٤% وبقيمة قدرها ٢٣٣٠,٩٣ دولار أمريكي، ويلي ذلك متوسط ما يتحقق من دخل لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض والتي بلغت ٨٥١,٢٧ دولار أمريكي وبنسبة قدرها ١,٨٤% عند مقارنتها مع الدول ذات الاقتصاد المتقدم.

وبالرجوع إلى نسبة مساهمة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات الدول التي تم دراستها نجد أنها تمثل ٢٨% في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، بينما تمثل نسبة قدرها ٢٨,٤% في مجموعة دول متوسط الدخل الأعلى، ويزيد ليصل إلى ٢٩,٣% في مجموعة دول متوسط الدخل الأدنى، بينما يصل إلى ١٨,٩٣% في مجموعة دول متوسط الدخل المنخفض، وبتحليل ذلك يتبين أن نصيب الصناعة لا يمثل القيمة الكبرى في اقتصاديات الدول بينما يتضح من البيانات التي تم تحليلها أن نصيب قطاع الخدمات يعد أكثر تأثيراً في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للشعوب حيث بلغ ٧١% في الاقتصاد المتقدم، و٦٥,٧% في مجموعة دول متوسط الدخل الأعلى، و٥٧,٧% في مجموعة دول متوسط الدخل الأدنى، و٤٧,٤٣% في مجموعة دول متوسط الدخل المنخفض، بما يعني أن متوسط نسبة مشاركة نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعات الدول الاقتصادية العالمية هو المؤثر الأساسي للقيمة. وعلى العكس من تأثير قطاع الخدمات الايجابي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول في المجموعات الاقتصادية المختلفة نجد أن نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تنخفض إلى حد كبير مع تقدم الدول من الناحية الاقتصادية فنجد أن تلك النسبة تعادل ١% في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، بينما تمثل نسبة ٥,٧% في مجموعة دول متوسط الدخل الأعلى، وتمثل نسبة ١٣% في مجموعة دول متوسط الدخل الأدنى، بينما تمثل نسبة ٣٣,٦٣% في مجموعة دول متوسط الدخل المنخفض.

الفرض الثاني: يدعم تنمية الموارد البشرية (رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي) التقدم الاقتصادي للدولة وقد ثبت صحة هذا الفرض

من خلال ما تحقق من تميز اقتصادي بالدول للمجموعات الاقتصادية المختلفة طبقاً لمجموعات الدول ذات الاقتصاد المتقدم، ودول متوسط الدخل الأعلى، ودول متوسط الدخل

الأدنى، ودول متوسط الدخل المنخفض، وطبقاً لمعيار البنك الدولي للدول الأكثر تميزاً اقتصادياً، ومن خلال الجدول رقم (٥) وتتبع معيار التنمية البشرية في مجال التعليم (من خلال نسبة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي تم حسابه على أساس عدد الطلاب المسجلين في التعلم الثانوي بغض النظر عن العمر على عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع التعليم الثانوي) يتضح أنه قد تحقق نسبة ١٠٩,٨٥% كقيمة متوسطة في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، يليها الدول ذات متوسط الدخل الأعلى والتي تحقق فيها بنسبة ٩٧%، ومن ثم مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى حيث تحقق بها بنسبة ٨١%، ويأتي مؤخراً نسبة ما تحقق في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بنسبة ٣٦,٦٧%.

ومن خلال متوسطات المؤشر الداعم للتعليم والارتقاء المعرفي (استخدام الانترنت) بالجداول رقم (٤،٣،٢،١) يتضح أنه قد تحقق نسبة ٩٢,٧% كقيمة متوسطة في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، بينما تحقق في الدول ذات متوسط الدخل الأعلى نسبة قدرها ٨٠,٣%، ومن ثم مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الأدنى حيث تحقق بها نسبة قدرها ٧٠,٤%، ويأتي بعد ذلك نسبة ما تحقق في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بنسبة ٢٤,٦%، مما يؤكد أن تنمية الموارد البشرية (رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي) يدعم التقدم الاقتصادي للدولة.

الخلاصة

أستنتج من خلال نتائج البحث ومن خلال مؤشر التنمية البشرية (التعليم) وكذلك مؤشر التقنيات الحديثة للتعليم والمعرفة (استخدام الانترنت) أن الارتقاء بالتنمية البشرية بالدول يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدول بالمجموعات الاقتصادية، حيث تبين أنه عند تحقق القيمة المضافة من خدمات التعليم بمتوسط نسبة قدرها ١٠٩,٨٥% والقيمة المضافة من خدمات الانترنت بمتوسط نسبة قدرها ٩٢,٧ % بالدول ذات الاقتصاد المتقدم تحقق معه متوسط إجمالي ناتج محلي بقيمة قدرها ٣٢٦٣,٢٨ مليار دولار، بينما عند استخدام ذات المعيار والقياس بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض وعند تحقق القيمة المضافة من خدمات التعليم بمتوسط نسبة قدرها ٣٦,٦٧% والقيمة المضافة من خدمات الانترنت بمتوسط نسبة قدرها ٢٤,٦% تحقق معه متوسط إجمالي ناتج محلي بقيمة قدرها ٤٨,٠٩ مليار دولار.

أي أن انخفاض القيمة المضافة لمؤشر التنمية البشرية (التعليم) إلى ٣٦,٦٧%، وانخفاض القيمة المضافة لمؤشر التقنيات الحديثة للتعليم والمعرفة (استخدام الانترنت) إلى ٢٤,٦% بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض أدى إلى انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي ليمثل ١,٤٧% فقط بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض إذا قورنت بمتوسط الناتج

المحلي للدول ذات الاقتصاد المتقدم، مما يؤكد بكل وضوح على أن تحقق الارتقاء الاقتصادي والأهداف القومية يدعمها بشكل مباشر استراتيجيات الارتقاء بخدمات التعليم وخدمات الانترنت المعرفية.

ومن خلال التحليل الاقتصادي لأثر مؤشر متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية بمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم، والذي بلغت ٦٨٠٩,٦٧ كيلو وات ساعة للفرد مع تحقق ٩١٣,٧٢ مليار دولار قيمة ما تحقق من متوسط إجمالي الناتج المحلى لقطاع الصناعة، بينما بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض يحقق مؤشر متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية ٩٤,٣٩ كيلو وات ساعة للفرد مع تحقق ٩,١ مليار دولار قيمة ما تحقق من متوسط إجمالي الناتج المحلى لقطاع الصناعة، فنجد أنه عند تحقق نسبة قدرها ١,٣٨% من خدمات الكهرباء في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالمقارنة بما تحقق من خدمات الكهرباء في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم فإن نسبة ما حققه قطاع الصناعة لم يتعدى ٠,٩٩%.

يؤكد القيمة المضافة لخدمات التعليم وخدمات الانترنت وخدمات الكهرباء أنه على الرغم من محدودية مساهمة قطاع الزراعة في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم والذي لم يتعدى متوسطه ١% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه حقق قيمة قدرها ٣٢,٦٣ مليار دولار، بينما في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض والذي بلغ متوسطه لأثر قطاع الزراعة ٣٣,٦٣% في متوسط الناتج المحلي الإجمالي حقق قيمة تعادل ١٦,١٧ مليار دولار، وهذا يبين أهمية استخدام المعارف والتقنيات الحديثة وخدمات الكهرباء التي تمكن من الميكنة الزراعية وتوظيفها في قطاع الزراعة لتعطي قيمة إنتاجية تدعم الاقتصاد.

التوصيات:

١- يوصي البحث معد السياسات ومتخذ القرارات إعطاء قطاع الخدمات الاهتمام اللازم بالاستثمار فيه والارتقاء به لزيادة العائد المرجو منه بزيادة التدريب والتعليم واستخدام التقنيات الحديثة وزيادة الكفاءة العلمية والمهنية به حيث أظهر البحث أن قطاع الخدمات يمثل أكبر نسبة في تحقيق القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لجميع المجموعات الاقتصادية العالمية.

٢- يوصي البحث بوضع الاستراتيجيات بكافة الدول للارتقاء بخدمات التعليم وخدمات الانترنت لما لها من مردود اقتصادي ايجابي حيث أظهر البحث أن مؤشر التنمية البشرية في مجال التعليم والمؤشر الداعم للتعليم وصقل المهارات يعكس نسبة ما تحقق للغالبية العظمى للأفراد بالدول من نهوض وتقدم وتحضر لشعوبها حيث يعد مؤشراً رئيسياً لقدرة

أبناء الأمم في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي في جميع قطاعاته من زراعة وصناعة وخدمات وغيرها من مجالات تعد هي أساس القوة لأي مجتمع.

٣- يوصي البحث معد السياسات الاقتصادية بشأن التصدير والاستيراد بالدول بدعم القدرات التصديرية وخفض الاحتياج للاستيراد، ورفع كفاءة المنتجات التي تعد للتصدير لزيادة العوائد السنوية للتصدير، وتقليل تصدير الخامات في شكلها الأولى، وإعداد مصانع للاستفادة منها، وعند الحاجة تتم بمشاركات دولية لزيادة العائد الاقتصادي القومي منها. حيث أظهر البحث من خلال المؤشر الاقتصادي لعائد الصادرات وتكلفة الواردات أن زيادة عائد الصادرات عن تكلفة الواردات يدعم الاقتصاد.

٤- بين البحث أن من تحديات الدول ذات الاقتصاد المتقدم انخفاض معدل النمو السكاني السنوي، وفي بعض الدول بقيمة سلبية بما ترتب عنه شيخوخة المجتمع وعدم توفر إعداد كافية من الشباب لضمان استدامة النهضة الاقتصادية ويوصي البحث بدعم التنمية السكانية من خلال الحوافز المادية للأسر، ومرونة في العمل للتوفيق بين مسئوليات العمل ومسئوليات الأسرة، وتقليص العبء الاقتصادي لتكاليف التعليم بتلك الدول مما يحفز على الإنجاب وزيادة معدلات النمو السكاني.

٥- يوصي البحث بتوفير الاحتياجات القومية من الطاقة الكهربائية بالمعدلات الملائمة لدعم استخدام الآلات والمعدات في العمل بما يزيد من الإنتاجية ويدعم الاقتصاد.

المراجع:

١- ا.د خيرية، محمد الشافعي،"التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الصناعية في ماليزيا (دراسة تحليلية)"، جامعة الزقازيق، ٢٠١٩

٢- د. عزة، الأثر الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول بالمجموعات الاقتصادية العالمية، القاهرة، ٢٠١٩.

3- Achy, L., "Morocco's Experience with Poverty Reduction Lessons for the Arab World", Camegie Middle East Center, 2010.

4-Albert, J., Abrigo, M., Quimba, F., & Vizmanos, J. "Poverty, the Middle Class, and Income Distribution amid COVID-19", PHILIPPINE INSTITUTE FOR DEVELOPMENT STUDIES, 2020

5-Bekkers, E., Koopman, R.,& Rego, C.," Structural change in the Chinese economy Changing trade relations with the world", World Trade Organization, Structural change China Geneva,2019

6-Bloem, J., & Farris, J.," COVID-19 Working Paper: The COVID-19 Pandemic and Food Security in Low- and Middle-Income Countries: A Review of the Emerging Microeconomic Literature", USDA,2021.

7-Carter, B.," Linkages between poverty, inequality and exclusion in Rwanda",Institute of Development Studies 9 July 2018

8-Chakrabarty, M., & Ray, P., "Changes of base-year and Indian GDP growth: an agnostic look", Institute of Management Calcutta, Kolkata, India. 2021

9-Corcioli, G., Medina, G., & Arrais, C.," Missing the Target: Brazil's Agricultural Policy Indirectly Subsidizes Foreign Investments to the Detriment of Smallholder Farmers and Local Agribusiness", Universidad Federal de Goiás, Goiânia, Brazil,2022.

10- Dorofeev, M., "Interrelations between Income Inequality and Sustainable Economic Growth: Contradictions of Empirical

Research and New Results", Financial Faculty of Russian,2022.

11- El adidi, H., " The Impact of Microfinance on Poverty Reduction in Egypt: An Empirical Study", University in Egypt, Arab Journal of Administration, Vol. 40, No. 2, June 2020

12-Ebrahimi, N., "An Analysis of the Relationship of Imports and Economic Growth in Iran (Comparison of Systematic and Unsystematic Cointegration Methods with Neural Network)", University, Tehran, West Branch, Iran,International Journal of Economics and Financial Issues, 2017

13- Fox, L., & Gandhi, D., "Youth employment in sub-Saharan Africa Progress and prospects", Brookings Institution, Africa, 2021.

14-Fantom, N., & Serajuddin, U.," The World Bank's Classification of Countries by Income" Development Economics, World Bank Group,2016.

15-HURIA, C.," AN ANALYSIS OF POLITICAL REGIMES MODEL ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN UGANDA: 1963-2013",UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY-AFRICA,2019

16-International Monetary Fund, "World Economic Outlook", 2017

17-International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, UNESCO and UNICEF, 2021

18- Kaihatsu,S.,& Yagi, T.," Productivity Improvement and Economic Growth", Nihonbashi-Hongokucho, Chuo-ku, Tokyo, Japan, Bank of Japan,2018

19-Kreiner,C., Reck, C.,& Skov, B., "Do Lower Minimum Wages for Young Workers Raise their Employment? Evidence from a Danish Discontinuity", Auckland, 2017

20-Kavila, W.," Understanding the dynamics of the budget deficit and economic performance in Zimbabwe", Economic Research Division, Reserve Bank of Zimbabwe, African Economic Research Consortium, Nairobi ,2021

21- Korinek, A., Schindler, M., & Stiglitz, J., "Technological Progress, Artificial Intelligence, and Inclusive Growth", Institute for Capacity Development, International Monetary Fund,٢٠٢١

22-Mookgo, S., "A practical theological approach to the challenge of poverty in post-1994 South Africa: Apostolic Faith Mission as a case study", Faculty of Theology, University of Pretoria, South Africa,2017

23-Minier,Q.,"Opportunities for alternative energies deployment in Iran" the Kuwait Programat, Sciences Po, 2020

24-Ministry of Finance, "Japanese Public Finance, Fact Sheet",2021

25-Peres ,c., & Paladini, E., "Quality Attributes of Hotel Services in Brazil and the Impacts of COVID-19 on Users' Perception", University of Santa Catarina, Brazil,2022.

26-Scholl, C., " COVID-19 and the GDP fall in Germany: A Business Cycle Accounting Approach",
Nova School of Business and Economics, Germany, January 2022

27-Singh, N., "Information Technology and its Role in India's Economic Development: A Review", University of California,2014.

28-United State Agency, International development, "Mali Nutrition Profile", 2021.

29- Wangwe,S., Mmari, D., Aikaeli, J., Neema,R., Mboghoina, T., & Kinyondo, A., "The Performance of the Manufacturing Sector in Tanzania: Challenges and the Way Forward", University of Dar es Salaam, Department of Economics,2014.

30-World Bank Group, "The Impact of the Covid-19 Pandemic on Education Financing", May 2020.